

والموتين فالمراد بالمراد
تقدير الموتين بالمراد

عليه غير المطلق وذلك بوجوب النسبة لا بفارق ذلك لتفاير وجهيهما للتفاير في ذاته
فلا يلزم الانقسام لانها في الوهمين ان كانا جوهرين ثبت المدعى وهو انقسام
ذات جوهر الوجود واللازم تفايير محليهما واللا يلزم انهما قيام الوضوئين المتضادين
بجز واحد وهو وجودها بتمامها لو قبل انها عرضان موجودان في الخارج
وهو مجموع الثاني انا الوضوئين خطا من اجزاء شتى فوق اصل طرفيهما
و تحت لآخر جزء وحركا في تحرك كل منهما الى صاحبه على شاو محاذيا لا محالة
على ملحقين جريئين فليزم الانقسام في انقسام كل واحد من التحجيج لا رتبة قبل
عليه لانهم جواز حركة الجوز لان القابل للوكة هو الجسم الاكل متخبر مطلقا مع انه
لا حاجة الى صلة الغروفي بل يكفي ان يوضع جزء على ملتقى الجوزين الثالث كلما قطع
السرير بركنة حرا قطع البسط اقل منه و اذا قطع اقل منه لم يبق جزء انتم الجوز
والا لم يقطع البسط بركنة اقل من جزء الجسم ان يساويه في ساو كالبسط
السرير في جزء ويقت في آخر فيلزم ان يكون البسط لا يخلل السكنافة وقلبان
فصاد و لتايل ان يقول انهم امكن وقوع الحركة في جزء واحدا الحركة تستدعي
امتدادا و الجوز لا امتداد له البرهان الجسم الذي اجزاه و قد وكان ظاهرا من غير
الادوات كان مثله في مثل ذلك الجسم الذي يكون ظاهرا من غير الظاهر
فيكون له نصف فينصف الجزء المنتهض فيلزم الانقسام وهو المط و قد برهن
اقلديس يمكن ان يجعل صد احواب سوا ال مقدار تغير السوا لانها امكن
تقسيم الظل حتى يكون هناك ظل سوا مثل ذلك الجسم فيلزم من وجوده ان الظل بالفضل

وغيره

وجود ذات الظل بالنقل وتغير الجواب ان اقلديس يؤمن في النقل العائنه
من المقالة الاولى على ان كل خط يصح تقصيفه وهو يقضي ذلك ان امكن ان يصيب
الظل ويمكن ان يجعله ليلا برأسه وان جعله المص من نية الدليل الرابع في
وتغيره ان يقال ان كل خط يمكن تقصيفه فالخط المؤلف من اجزاء وتر يمكن
تقصيفه وهو يقضي ذلك في انقسام الجزء في الخط المركب من اجزاء وتر واعلم
ان برهان اقلديس بنوقف على اعتبار الجزء فانما به يكون دورا الحاصل اذا
فرض خط من ثلثة اجزاء على اصل طرفيهما و تحرك الخط الى ايمن مقدار جزء
والجزء الى ايسر فان انتقاله الى ما فوق الجزء الثاني فهو لان الجزء انتقال الى
جيد الجزء الاول فيلزم عدم انتقال الجزء الفوقاني وقد فرض منقلا مطلقا وان
انتقل الى ما فوق الثالث فهو قطع جزء بين حين قطع ما تحت وهو الجزء الاول من الخط
جزءا واحدا فينقسم الزمان لانهم يكون زمان قطع جزء النصف الزمان الذي قطع
ما تحت جزءا واحدا والوكة لانه مقدار صا والمسافة لتطابقها اقول ما قطع الجزء الفوقاني
الاجزاء واحدا واما مجازاته الثالث فبما على انتقال الخط وما قبله لانها لا يمكن على تغير
انتقال الفوقاني الى ما فوق الجزء الثاني وان يقال الثاني في اجزاء الاول يلزم
عدم انتقال الفوقاني مطلقا بل يلزم ذلك لولم ينتقل الاول من حيزه وهو مطلق
ليس بغيره اذ على تقدير انتقال الاول وكونه الثاني في حيزه الاول اذ كان
الفوقاني في فوق الثاني يكون كما في فوق الاول قبل الانتقال له في حيزه الاول
بالضرورة السادسة الجزء مشكل على تقدير وجوده لان كل موجود متخبر منها وكل